



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
معهد العلمين للدراسات العليا  
قسم العلوم السياسية  
فرع النظم السياسية و الفكر السياسي

## القيادة في الفكر السياسي الإسلامي الإمامي ولاية الفقيه أنموذجاً

رسالة تقدّم بها الطالب

أسعد تركي سوارى

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف  
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية  
النظم السياسية و الفكر السياسي

بإشراف

الأستاذ المساعد

د.حميد فاضل حسن

بسم الله الرحمن الرحيم

(( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ))

صدق الله العليّ العظيم

( سورة النساء : الآية 59 )

## تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ وَعِرْفَانٌ وَإِمْتِنَانٌ وَشُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

سألوا الإسكندر الأكبر عن سبب تَبْجِيلِهِ وَتَعْظِيمِهِ لِمُعَلِّمِهِ بِأَشَدِّ مِنْ تَعْظِيمِهِ لِأَبِيهِ ، فأجابهم :

(( لَأَنَّ أَبِي هُوَ سَبَبُ حَيَاتِي الْفَانِيَةِ ، أَمَّا مُعَلِّمِي فَهُوَ سَبَبُ حَيَاتِي الْبَاقِيَةِ )) ، ولذا أشعر بأنَّ بَنَانِي يَقِفُ مُتَرْتَحاً مُتَرَدِّداً خَشِيَةً مِنَ الْقُصُورِ وَالتَّقْصِيرِ ، وَالْيِرَاعِ لَا يَكَادُ يَسِيلُ ، بَلْ يَقْطُرُ مِنْ جَبِينِهِ خَجَلاً وَجِلَلاً ، لِيَقِينَهُ وَإِقْرَارَهُ بِالْعَجْزِ عَنِ بُلُوغِ الْمُنَى بِوَصْفِ مَا يُؤَمَّلُ وَيُرْتَجَى مِمَّا يَخْتَلِجُ فِي الْقَلْبِ مِنْ مَشَاعِرِ ، إِلَّا أَنَّ الْعِزَاءَ وَالسَّلْوَى بِأَنَّ مَا سَيُوصَفُ هُوَ عَلَى قَدَرِ قُدْرَةِ الْوَاصِفِ ، لَا عَلَى قَدَرِ وَمَقَامِ الْمَوْصُوفِ ، وَلِذَا يُشْرَفُنِي بِأَنْ أُتَقَدَّمَ بِوَافِرِ الْإِمْتِنَانِ وَفَائِقِ التَّقْدِيرِ ، الْمَقْرُونِ بِخَالِصِ الثَّنَاءِ وَالْوَفَاءِ ، وَالْمَتَوَجِّجِ بِأَبْهَى آيَاتِ التَّبْجِيلِ وَالتَّعْظِيمِ إِلَى :

إدارة وأساتذة معهد العَلَمَيْنِ للدراسات العليا ، وأخصَّ بالذكر : الراحل الكبير والمؤسس الخالد في قلوب مُحِبِّيه السيد محمد بحر العلوم ، وسماحة السيد الدكتور إبراهيم بحر العلوم ، والسيد عميد المعهد الدكتور عباس عبود ، والسيد رئيس قسم العلوم السياسيَّة الدكتور زيد العكيلي ، ولأستاذ المشرف الدكتور حميد فاضل حسن ، شُكْرًا وَتَقْدِيرًا خَاصًّا لِمَا أَدَّاهُ مِنْ تَوَاضُعٍ وَعِنَايَةٍ وَرِعَايَةٍ وَإِرْشَادٍ وَصَبْرٍ وَسَعَةِ صَدْرِ فِي نِقَاشَاتِ الْبَحْثِ وَصَعُوبَاتِهِ ،

ولأساتذتي في المرحلة التحضيرية : سماحة السيد الأستاذ جعفر عبد الصاحب محسن الحكيم ، والدكتور عامر حسن فياض ، والدكتورة بلقيس محمد جواد ، والدكتور ماجد الفتلاوي ، والدكتور قاسم الجنابي ، والدكتور جواد البكري ، والدكتور علي حمودي ، وأساتذتي في المرحلة التَّاهِيلِيَّةِ : الدكتور علي بحر العلوم ، والشيخ الدكتور خالد التميمي ، والدكتور آياد العنبر ، والدكتور خليل الأعمش ، والدكتور أحمد الغريبي ، والدكتور محمد مرعي ، والدكتورة أنسام شُبْرَ ،

والى والدتي وزوجتي خالص العِرْفَانِ وَالْإِمْتِنَانِ

وإلى الإنسان المُلهَم والأهمّ في حياتي منتهى الحُبِّ و فائق التقديس

الإهداء :

إلى محمد وآله المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين  
وإلى جميع الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين  
وإلى أصحاب الإمام الحسين ( ع )  
وإلى أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ( ع )  
وإلى الأصحاب الأوفياء المخلصين لخاتم الأنبياء والمرسلين محمد ( ص وآله )  
وإلى سفراء الإمام المهديّ (ع) في غَيْبَتِهِ الصُّغْرَى ونَوَابِهِ العامِّين في غَيْبَتِهِ الكُبْرَى  
وإلى جميع العلماء العاملين والشهداء والصِدِّيقين والعارفين والمجاهدين  
وإلى المُحَقِّق الثاني الكركي  
وإلى المولى النراقي  
وإلى السيد روح الله الموسوي الخميني  
وإلى السيد الشهيد محمد باقر الصدر  
وإلى السيد الشهيد محمد صادق الصدر  
وإلى الشهيدة العلوية الثائرة آمنة حيدر الصدر  
وإلى الشهيدَيْن والدي وأخي  
وإلى والدي وجدَّتي

## إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة الموسومة : (( القيادة في الفكر السياسي

الإسلامي الإمامي ، ولاية الفقيه أنموذجاً )) التي تقدّم بها الطالب :

( أسعد تركي سوارى ) ، قد جرت تحت إشرافي في معهد العَلَمَين للدراسات

العليا / قسم العلوم السياسية / فرع النظم السياسية والفكر السياسي ،

وهي جزءٌ من مُتَطَلَّبات نَيْل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .

التوقيع :

المشرف : أ . م . د . حميد فاضل حسن

التاريخ : 2017 / 9 / 1

بناءً على التوصيات المتوفرة أَرشَح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

أ . د . زيد عدنان محسن

رئيس قسم العلوم السياسية

التاريخ : 2018 / 1 /

## إقرار المقوم العلمي

أشهد بأنّي دَقَّقْتُ وراجعتُ الرسالة الموسومة بـ :  
( ( القيادة في الفكر السياسي الإسلامي الإمامي ،  
ولاية الفقيه أنموذجاً ) ) التي تقدّم بها الطالب :  
( أسعد تركي سوارى ) ، علمياً ، وأضحت ذات  
أسلوبٍ علميٍّ سليمٍ ولأجله وقَّعت .

التوقيع :

الإسم :

التاريخ : 2018 / 1 / 22

## إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأنّي دَقَّقْتُ وراجعتُ الرسالة الموسومة بـ :  
( ( القيادة في الفكر السياسي الإسلامي الإمامي ،  
ولاية الفقيه أنموذجاً ) ) التي تقدّم بها الطالب :  
( أسعد تركي سوارى ) ، لُغَوِيّاً ، وأضحت ذات  
أسلوبٍ علميٍّ سليمٍ خالٍ من الأخطاء اللُغَوِيَّةِ ،  
ولأجله وَقَّعت .

التوقيع :

الإسم :

التاريخ : / / 2017 م



## القيادة في الفكر السياسي الإسلامي الإمامي ، ولاية الفقيه نموذجاً

### خلاصة البحث

يبقى موضوع القيادة والإمامة والحكم والولاية من أهم ما سُئلت وإنبرت لأجله الأقلام ، وإنشغلت به عقول المفكرين والفلاسفة على مدى التاريخ الإنساني ، وذلك إنطلاقاً من فلسفة ضرورة إنتظام المجتمع تحت سلطة قيادة تتولّى مسؤولية حفظ الأمن والإستقرار ، وتحقيق العدل الاجتماعي والإزدهار الحضاري ، وردع الخطر الخارجي ، وفُضّ النزاعات الناجمة عن تعارض المصالح ما بين أفراد المجتمع الإنساني ، ولذلك إستأثر مفهوم القيادة بأهمية خاصّة في مضمار الفكر السياسي وكان أحد أهمّ المفاهيم الفكرية والفلسفية والعقائدية التي تداولها المفكرون والفلاسفة ، تَقْصِيّاً مِنْهُمُ للنموذج المثالي لصيغة القيادة الرشيدة والحكم الصالح الذي يكون قادراً على تحقيق السعادة البشرية والمتطلبات الإنسانية ، إذ أضحت مفهوم القيادة وآليات تولّيها وتعاقبها ، علامةً فارقةً تُميّز مدى تطوّر المجتمعات البشرية ، ومعيّاراً لمدى نضوج وإستقرار الأنظمة السياسية ، إذ إنّ واقع الصراع الذي عاشته المجتمعات البشرية كان نتيجةً لتمرّدها على المنظومة الفكرية والفلسفية والعقائدية والقيمية التي جسّدتها قيادتها الشرعية التي تمثّلت بالأنبياء والمرسلين (ع) ، فدخّلت المجتمعات في دوّامات ودوّرات حُكمٍ متنوّعة كما قدّمها أفلاطون وأرسطو ، حيث إنتقال قيادة حكم المجتمعات من الحُكم الأوتوقراطي إلى الحُكم الأرسطراطي وبعدها إلى الحُكم التيموقراطي ثم إلى الحُكم الأوليغارشي وأخيراً إلى الحُكم الديموقراطي ثم العودة إلى حُكم الفرد المستبد بعد أن تَسود الفوضى فيرى المجتمع ضرورة بسط الأمن ولو بالحُكم المُستبد الذي ثار عليه بادئ الأمر ، وتكُمّن أهمية البحث في تسليطه الضوء على مفهوم القيادة الذي إحْتل مساحة شاسعة في الفكر السياسي للمفكرين والفلاسفة بحثاً منهم عن الصيغة النموذجية لمنظومة القيادة الصالحة والحكيمة وعن مواصفات القائد المثالي ، ولقد جاءت قيادة الوليّ الفقيه بصيغة نظريّة فريدة تنطوي على المزوجة ما بين صيغة القيادة الإلهية والقيادة الديموقراطية من حيث تحكيم الشورى لملئ منطقة الفراغ التشريعي لمواكبة العصر ، ومن حيث تحكيم إرادة المجتمع بإختيار قاداته ورقابتهم مع إمكانية عزلهم ، ولو بشكل غير مباشر ، عبر مُمثّليهم من الفقهاء ، وبذلك قدّمت قراءة موضوعيّة للواقع السياسي المعاصر تنسجم مع حركيّة العقل الإجتهادي لدى فقهاء المسلمين الإمامية ، إذ يهدف البحث بشكل أساسي إلى الكشف عن القيادة الشرعية الصالحة لحكم المجتمعات الإنسانية التي تنسجم مع الفطرة الإنسانية وقادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن والإستقرار والإزدهار الحضاري ، كما يهدف البحث إلى بيان مدى قدرة المنظومة الفلسفية والقيمية والعقائدية للفكر السياسي الإسلامي الإمامي على إنتاج نظرية في القيادة ، تنبثق من الأصول العقائدية الإسلامية الإمامية وتحظى بتأييد الإرادة الشعبية وتكون قادرة على تولّي الحكم والإدارة المعاصرة في غياب الإمام القائد المعصوم (ع) ، وبذلك فإنّ نظرية ولاية الفقيه ، مع إختلاف الفقهاء حول حدودها ، جاءت بمثابة محاولة لملئ فراغ القيادة الناجم عن غياب الإمام القائد المعصوم (ع) ، وهي تُعبّر عن مدى تطوّر العقل

الفقهي الإجهادي والحركي لدى فقهاء المسلمين الإمامية ، إذ يؤمل من ولاية الفقيه أن تكون وسطاً ذهبياً بين الأصالة والحداثة من دون إفراط ولا تفريط ، فإنطلق البحث من فرضية مفادها بأن الصيغة المثالية لقيادة المجتمعات الإنسانية تتجسد في منظومة القيادة التي تزوج ما بين الإرادة الإلهية والإرادة الإنسانية إرتكازاً على بدهة إنسجام الفطرة الإنسانية مع تشريع الرسالات السماوية ، فالإطار النظري لمفهوم القيادة لا يتسنى له الانتقال إلى الواقع الخارجي ما لم يتوافر على أركان القيادة المتمثلة بالقائد والمجتمع المؤمن بقيادته والمنظومة الفكرية والفلسفية والقيمية والعقائدية التي يؤمن بها ويعتقدتها القائد والمجتمع وتكون مصدراً لشرعية القيادة ، كما يفترض البحث إمتلاك الفكر السياسي الإسلامي الإمامي نظريةً في القيادة تمثلت بنظرية ولاية الفقيه ، التي تكون قادرة على قيادة المجتمعات الإنسانية بآليات ومناهج حضارية تواكب حركة العصر وتمازج ما بين تحقيق الحكم الإلهي وتحكيم الإرادة الشعبية ، وذلك بعد التعرّف على أهم نظريات القيادة التي أنتجها الفكر السياسي وكانت بمثابة خلاصة الفلسفة السياسية لتجارب المجتمعات الإنسانية على مدى التاريخ الإنساني ، وقد تطلّب البحث إنتظامه في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ، إذ تولّى الفصل الأول الإطار النظري والتاريخي لمفهوم القيادة والولاية لتسليط الضوء على الأصول النظرية والجذور التاريخية في ثلاثة مباحث ، فناقش المبحث الأول ماهية القيادة وضرورتها ومصدر شرعيتها وآليات تولّيها وأنواعها ، بينما ركّز المبحث الثاني على تطوّر مفهوم القيادة في الفكر السياسي الشرقي عبر العصور ، بدءاً من حضارة وادي الرافدين ، وحضارة وادي النيل ، والحضارة الفارسية ، وحضارة الصين القديمة ، وحضارة الهند القديمة ، بينما ركّز المبحث الثالث على تطوّر مفهوم القيادة في الفكر السياسي الغربي عبر العصور ، بدءاً من الفكر السياسي اليوناني عبر تناول نظريات كل من : سقراط ، وأفلاطون ، وأرسطو ، وبيان مفهوم القيادة في الفكر السياسي الروماني مسلطاً الضوء على نظريات كل من : بوليب ، وشيشرون ، وسنيكا ، ومفهوم القيادة في الفكر السياسي في العصر الوسيط عبر بيان نظريات كل من : جلاسيوس الأول ، والقديس أوغسطين ، وتوما الأكويني ، ودانتي ، ومفهوم القيادة في الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر عبر بيان نظريات القيادة المطلقة عند كل من : نيقولا مكيافيللي ، ولابويسيه ، وجان بودان ، وتوماس هوبز ، وفرنسوا فولتير ، والقيادة المقيّدة متناولاً كل من : توماس مور ، وجون لوك ، ومونتسكيو ، وجان جاك روسو ، وكارل ماركس ، وإختصّ الفصل الثاني بتسليط الضوء على نظريات القيادة في الفكر السياسي الإسلامي الإمامي ، وذلك في مبحثين ، إذ تناول المبحث الأول الأصول النظرية والجذور التاريخية لنظرية ولاية الفقيه عبر توضيح مفهوم ولاية الفقيه وأنواع الولاية وتسليط الضوء على ولاية الفقيه في زمن حضور القائد المعصوم وفي زمن غيابه ، فيما تولّى المبحث الثاني بيان نظرية ولاية الأمة ، ونظرية ولاية الشورى ، ونظرية ولاية الفقيه ، ونظرية الجمع بين ولاية الفقيه والشورى ، أما الفصل الثالث فقد إختصّ بنظرية ولاية الفقيه من حيث الشبّهات والأدلة والشروط والواجبات وحدود الصلاحيات ، وذلك في مبحثين ، حيث تولّى المبحث الأول عرض الشبّهات والتساؤلات والإشكالات التي أثّرت حول نظرية

ولاية الفقيه من حيث تعدد الفقهاء والولاية ، وإطلاق صلاحيات الفقيه وممارسة سلطة الفقيه خارج حدود وطنه ، وصعوبة موازنة الفقيه ما بين الحاكمية الإلهية والإرادة الشعبية وخطر تسلل الإستبداد والديكتاتورية المُحتملة من تولي زمام السلطة ، وأدلة ولاية الفقيه العقلية والنقلية ، كما رُصدَ شروط ومواصفات الولي الفقيه ، فيما تكفل المبحث الثاني بتوضيح واجبات ولاية الفقيه وبيان حدود صلاحيات ولاية الفقيه ، وقد تكفل الفصل الرابع برصد مفهوم قيادة الولي الفقيه عند فقهاء الإمامية المتقدمين والمعاصرين ، وذلك في مبحثين ، إذ إختص المبحث الأول بمهمة بيان مفهوم قيادة الولي الفقيه عند فقهاء الإمامية المتقدمين ، وهما كلاً من : المُحقق الكركي ، والمولى النراقي ، فيما تناول المبحث الثاني مفهوم قيادة الولي الفقيه عند فقهاء الإمامية المُعاصرين وتحديداً كل من : السيد روح الله الموسوي الخميني ، والسيد محمد باقر الصدر ، والسيد محمد محمد صادق الصدر ، وكان ختام البحث بجملة من الإستنتاجات ، بعدما أجاب البحث على فرضيته بثبوتها والتأكد من صحتها .

## القيادة في الفكر السياسي الإسلامي الإمامي ، ولاية الفقيه أنموذجاً

### قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع العنوان
	الآية القرآنيّة الكريمة
	إقرار المشرف
	إقرار المقوم اللغوي
	إقرار المقوم العلمي
	إقرار لجنة المناقشة
	الإهداء
	شكراً وتقدير
	مُلخّص البحث
	قائمة المحتويات
أ - ح	المقدمة
ت	مشكلة البحث
ت	أهمية البحث
ث	أهداف البحث
ث	فرضية البحث
ج	منهجية البحث
ح - ح	هيكلية البحث

64 - 1	الفصل الأول الإطار النظري و التاريخي لمفهوم القيادة
23 - 2	المبحث الأول ماهية القيادة
3 - 2	المطلب الأول : مفهوم القيادة
2	الفرع الأول : المعنى اللغوي لمفهوم القيادة
3 - 2	الفرع الثاني : المعنى الإصطلاحي لمفهوم القيادة
5 - 3	المطلب الثاني : ضرورة القيادة وأهميّة القائد
13 - 5	المطلب الثالث : شرعيّة القيادة

6 - 5	الفرع الأول : مفهوم شرعية القيادة
8 - 6	الفرع الثاني : الأصول الفكرية لشرعية القيادة
9 - 8	الفرع الثالث : الشرعية والمشروعية في القيادة
10	الفرع الرابع : الشرعية الثورية وفقدان المشروعية
12 - 10	الفرع الخامس : نظريات مصدر السيادة ومالك شرعية القيادة
13 - 12	الفرع السادس : تنازع الشرعية بين القيادة الدينية والقيادة السياسية
16 - 13	المطلب الرابع : آليات تولي القيادة
23 - 16	المطلب الخامس : أنواع القيادة
62 - 24	المبحث الثاني تطور مفهوم القيادة في الفكر السياسي عبر العصور
30 - 24	المطلب الأول : القيادة في الفكر السياسي الشرقي القديم
25 - 24	الفرع الأول : القيادة في حضارة وادي الرافدين
27 - 25	الفرع الثاني : القيادة في حضارة وادي النيل
28 - 27	الفرع الثالث : القيادة في الحضارة الفارسية
29 - 28	الفرع الرابع : القيادة في حضارة الصين
30 - 29	الفرع الخامس : القيادة في حضارة الهند
43 - 31	المطلب الثاني : القيادة في الفكر السياسي الغربي القديم
39 - 31	الفرع الأول : القيادة في الفكر السياسي اليوناني
32 - 31	أولاً : القيادة عند سقراط
36 - 32	ثانياً : القيادة عند أفلاطون
39 - 37	ثالثاً : القيادة عند أرسطو
43 - 40	الفرع الثاني : القيادة في الفكر السياسي الروماني
41 - 40	أولاً : القيادة عند بوليب
42 - 41	ثانياً : القيادة عند شيشرون
43 - 42	ثالثاً : القيادة عند سنيكا
47 - 43	المطلب الثالث : القيادة في الفكر السياسي الغربي الوسيط
43	أولاً : القيادة عند جلاسيوس الأول

44 - 43	ثانياً : القيادة عند القديس أوغسطين
45 - 44	ثالثاً : القيادة عند توما الأكويني
47 - 45	رابعاً : القيادة عند دانتي
62 - 47	المطلب الرابع : القيادة في الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر
53 - 47	الفرع الأول : القيادة المطلقة
49 - 47	أولاً : القيادة عند نيقولا ميكافيلي
50 - 49	ثانياً : القيادة عند أتين لابويسيه
52 - 51	ثالثاً : القيادة عند جان بودان
53 - 52	رابعاً : القيادة عند توماس هوبز
53	خامساً : القيادة عند فرنسوا فولتير
62 - 54	الفرع الثاني : القيادة المقيدة
54	أولاً : القيادة عند توماس مور
56 - 54	ثانياً : القيادة عند جون لوك
58 - 56	ثالثاً : القيادة عند شارل مونتسكيو
60 - 58	رابعاً : القيادة عند جان جاك روسو
62 - 60	خامساً : القيادة عند كارل ماركس
64 - 63	خاتمة الفصل الأول
109 - 65	الفصل الثاني نظرية ولاية الفقيه ونظريات القيادة في الفكر السياسي الإسلامي الإمامي
80-66	المبحث الأول نظرية ولاية الفقيه ونظريات القيادة في الفكر السياسي الإسلامي الإمامي
70-67	المطلب الأول : نظرية ولاية الأمة
73-71	المطلب الثاني : نظرية ولاية الشورى
75-74	المطلب الثالث : نظرية ولاية الفقيه
80-76	المطلب الرابع : نظرية ولاية الفقيه والشورى
108-81	المبحث الثاني نظرية ولاية الفقيه ( الأصول النظرية والجذور التاريخية )
86-81	المطلب الأول : مفهوم ولاية الفقيه

82-81	الفرع الأول : المعنى اللغوي لمفهوم ولاية الفقيه
86-82	الفرع الأول : المعنى الإصطلاحي لمفهوم ولاية الفقيه
87-86	المطلب الثاني : أنواع الولاية
90-87	المطلب الثالث : أهمية وضرورة قيادة الولي الفقيه
97-90	المطلب الرابع : شرعية قيادة الولي الفقيه
101-97	المطلب الخامس : آليات تولي وتداول مسؤوليّة القيادة الإسلاميّة
108-102	المطلب السادس : قيادة الولي الفقيه بين زمني حضور وغياب القائد المعصوم
104-102	الفرع الأول : قيادة الولي الفقيه في زمن حضور القائد المعصوم
108-105	الفرع الثاني : قيادة الولي الفقيه في زمن غياب القائد المعصوم
109	خاتمة الفصل الثاني
146-110	الفصل الثالث قيادة الولي الفقيه ( الشبهات و الأدلة و الشروط و الواجبات و حدود الصلاحيات )
132-111	المبحث الأول شبهات قيادة الولي الفقيه ، وأدلة قيادة الولي الفقيه ، وشروط قيادة الولي الفقيه
119-111	المطلب الأول : شُبّهات قيادة الولي الفقيه
113-111	الفرع الأول : قيادة الولي الفقيه وتعدّد الفقهاء والولاية
113	الفرع الثاني : قيادة الولي الفقيه بين الإطلاق والتقييد
119-113	الفرع الثالث : قيادة الولي الفقيه والمفاهيم السياسية المعاصرة
115-113	أولاً : قيادة الولي الفقيه وشبهة الإستبداد والدكتاتورية
116-115	ثانياً : قيادة الولي الفقيه والقانون
116	ثالثاً : قيادة الولي الفقيه والحكم الثيوقراطي
119-117	رابعاً : قيادة الولي الفقيه والإنتخابات
127-120	المطلب الثاني : أدلة قيادة الولي الفقيه
124-120	الفرع الأول : الأدلة العقلية لقيادة الولي الفقيه

127-125	الفرع الثاني : الأدلة النقلية لقيادة الولي الفقيه
132-127	المطلب الثالث : شروط قيادة الولي الفقيه
145-133	المبحث الثاني واجبات قيادة الولي الفقيه و حدود صلاحيات قيادة الولي الفقيه
141-133	المطلب الأول : واجبات قيادة الولي الفقيه
145-141	المطلب الثاني : حدود صلاحيات قيادة الولي الفقيه
146	خاتمة الفصل الثالث
208-147	الفصل الرابع قيادة الولي الفقيه عند فقهاء الإمامية المتقدمين و المعاصرين
158-148	المبحث الأول قيادة الولي الفقيه عند فقهاء الإمامية المتقدمين
152-148	المطلب الأول : قيادة الولي الفقيه عند المحقق الثاني الكركي (868-940) هـ
149-148	أولاً : السيرة الذاتية الموجزة
151-149	ثانياً : صلاحيات الولي الفقيه القائد عند المحقق الكركي
152-151	ثالثاً : شروط الولي الفقيه القائد عند المحقق الكركي
158-153	المطلب الثاني : قيادة الولي الفقيه عند المولى النراقي (1185 - 1245) هـ
153	أولاً : السيرة الذاتية الموجزة
154-153	ثانياً : دوافع المولى النراقي للبحث في قيادة الولي الفقيه
155-154	ثالثاً : دور المولى النراقي في تطوّر مفهوم قيادة الولي الفقيه
156-155	رابعاً : واجبات الولي الفقيه القائد وصلاحياته عند المولى النراقي
158-157	خامساً : حدود قيادة الولي الفقيه عند المولى النراقي
206-159	المبحث الثاني قيادة الولي الفقيه عند فقهاء الإمامية المعاصرين
169-159	المطلب الأول : قيادة الولي الفقيه عند السيد الخميني ( 1320 - 1409 ) هـ
160-159	أولاً : السيرة الذاتية الموجزة
161-160	ثانياً : ولاية الفقيه عند السيد الخميني
162-161	ثالثاً : شروط القيادة عند السيد الخميني

165-162	رابعاً : واجبات الولي الفقيه القائد عند السيد الخميني
169-165	خامساً : صلاحيات الولي الفقيه القائد عند السيد الخميني
187-170	المطلب الثاني : قيادة الولي الفقيه عند السيد محمد باقر الصدر (1353- 1400) هـ
170	أولاً : السيرة الذاتية الموجزة
171-170	ثانياً : القيادة عند السيد محمد باقر الصدر
173-171	المرحلة الأولى : نظرية ( ولاية الشورى )
175-174	المرحلة الثانية : نظرية ( ولاية الفقيه )
177-175	المرحلة الثالثة : نظرية ( ولاية الفقيه والشورى )
177	ثالثاً : أنواع القيادة عند السيد محمد باقر الصدر
180-178	رابعاً : واجبات الولي الفقيه القائد عند السيد محمد باقر الصدر
182-181	خامساً : شروط الولي الفقيه القائد عند السيد محمد باقر الصدر
184-182	سادساً : صلاحيات الولي الفقيه القائد وحدود ولايته عند السيد محمد باقر الصدر
185-184	سابعاً : أهمية وضرورة القيادة عند السيد محمد باقر الصدر
186-185	ثامناً : مصدر شرعية القيادة عند السيد محمد باقر الصدر
186	تاسعاً : أهداف القيادة الإسلامية عند السيد محمد باقر الصدر
187	عاشراً : المبادئ السياسية لقيادة الولي الفقيه عند السيد محمد باقر الصدر
206-188	المطلب الثالث : قيادة الولي الفقيه عند السيد محمد الصدر (1362 – 1419) هـ
189-188	أولاً : السيرة الذاتية الموجزة
190-189	ثانياً : أهمية وضرورة القيادة عند السيد محمد الصدر
191-190	ثالثاً : أدلة الولاية العامة وقيادة الولي الفقيه عند السيد محمد الصدر
195-191	رابعاً : صلاحيات الولي الفقيه القائد وحدود ولايته عند السيد محمد الصدر
198-195	خامساً : شروط الولي الفقيه القائد عند السيد محمد الصدر
199-198	سادساً : واجبات الولي الفقيه القائد عند السيد محمد الصدر

201-200	سابعاً : أنواع القيادة الشرعيّة عند السيد محمد الصدر
205-202	ثامناً : المقارنة بين أنواع القيادة عند السيد محمد الصدر
202	المقارنة الأولى : مقارنة ما بين القيادة المعصومة والقيادة غير المعصومة
203	المقارنة الثانية : مقارنة ما بين القيادة العامّة غير المعصومة ، أو رئاسة الدولة بالنيابة العامّة ، وبين قيادة المرجعيّة الواعية
205-204	المقارنة الثالثة : مقارنة بين قيادة المرجعيّة الواعية وقيادة المرجعيّة التقليديّة الحاضرة
206	تاسعاً : تعدّد الولاة والقادة عند السيد محمد الصدر
208-207	خاتمة الفصل الرابع
224-209	الخاتمة
218-209	الإستنتاجات
224-218	التوصيات
237-225	قائمة المصادر
A - C	مُلخّص البحث باللغة الإنكليزيّة ( Abstract )
	عنوان البحث باللغة الإنكليزيّة

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين وعلى أصحابه الأوفياء المخلصين ، وبعد :

يبقى موضوع القيادة والإمامة والحكم والولاية من أهم ما سُلِّت وإنبَرَتْ لأجله الأقلام ، وإنشغلت به عقول المفكرين والفلاسفة ، على مدى التاريخ الإنساني ، وذلك إنطلاقاً من فلسفة ضرورة إنتظام المجتمع تحت سلطة قيادة تتولّى مسؤولية حفظ الأمن والإستقرار والإزدهار ، وتحقيق العدل الاجتماعي ، وردع الخطر الخارجي وفض النزاعات الناجمة عن تعارض المصالح ما بين أفراد المجتمع الإنساني ، سواء كان اجتماعهم بناءً على النظرية التي ترى بأنّ الإنسان اجتماعيٌّ بالطبع ، أم بناءً على النظرية التي ترى بأنّ الإنسان إجتماعيٌّ بالضرورة ، بمعنى إضطرار الأفراد للإجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ، وليس على وفق ميولهم ورغباتهم ونزعاتهم الفطرية كما في النظرية الأولى ، ولذلك برزت الحاجة الماسّة إلى سلطة القيادة ، وذلك لفرض الإرادة اللازمة لإنتظام المجتمع والحفاظ على أمنه ومصالح أفرادهِ ، ولمعالجة النزاعات والصراعات بين أفراد المجتمع الإنساني بسبب تنوع الميول والرغبات وتقاطع المصالح المتباينة ، ومن ذلك يمكن تفهّم ما ورَدَ عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) حين قال : (( لا بُدَّ للناس من أمير ، برّ أو فاجر ، يعمل في إمرته المؤمن ، ويستمتع فيها الكافر ، ويبلغ الله فيها الأجل ، ويجمع به الفبيء ، ويقاتل به العدو ، وتأمّن به السُّبُل ، ويؤخذُ به للضعيف من القويّ حتّى يستريح به برّ ويستراح من فاجر )) (نهج البلاغة : ج2 ، ص 467 ) ، وقوله (ع) : (( وال ظلوم غشوم خير من فتنة تدمر )) (دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية ، ج1 ، ص 4 ) ، وفي رواية سليم بن قيس عن أمير المؤمنين (ع) إنه قال : (( والواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعدما يموت إمامهم أو يُقتل ، ضالاً كان أو مُهتدياً مظلوماً كان أو ظالماً حلال الدم أو حرام الدم ، أن لا يعملوا عملاً ولا يُحدثوا حدثاً ولا يُقدّموا يداً ولا رجلاً ، ولا يُبَدّلوا بشيئ قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً عالماً ورعاً عارفاً بالقضاء والسنة ، يجمع أمرهم ويحكم بينهم ويأخذ للمظلوم من الظالم حقه ويحفظ أطرافهم )) (دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية ، ج1 ، ص 12 ) ،

ولا يريد بذلك عليه السلام تبرير قيادة الطغاة والظالمين وبيان مشروعيتهم ، بل يريد بيان تقدّم هذا النوع من القيادة ، عقلاً ، على الفتنة والفوضى ، إذا دار الأمر والإختيار فيما بينهما ، ولما تقدّم يتضح كيف

## ب

إستأثر مفهوم القيادة بأهمية خاصة في مضمار الفكر السياسي ، فقد كان أحد أهم المفاهيم الفكرية والفلسفية والعقائدية التي تداولها المفكرون والفلاسفة حرصاً منهم على البحث عن النموذج المثالي لصيغة القيادة الرشيدة والحكم الصالح الذي يكون قادراً على تحقيق السعادة البشرية والمتطلبات الإنسانية ، وما زال مفهوم القيادة وآليات توليها علامة فارقة تميّز مدى تطوّر المجتمعات البشرية ، ومعياراً لمدى نضوج وإستقرار الأنظمة السياسية .

ولمّا كان الإستبدادُ نتيجةً حتميةً لكلّ سلطة قيادة لا ترتكن إلى منظومة أخلاقية وقيمية ، كما أثبتت التجارب المريرة التي عاشتها المجتمعات الإنسانية ، إذ رزحت تحت نير الإستبداد والتسلّط من قيادتها ، الأمر الذي دعا إلى إنتقال مدار الفكر السياسي للبحث عن شرعية ومشروعية القيادة في محاولة لمعالجة التسلّط والإستبداد ، ولكن معايير الشرعية والمشروعية تباينت على وفق الآيديولوجيات الحاكمة في عصرها وطبقاً لمدى تطوّر الوعي السياسي للمجتمعات البشرية .

إنّ واقع الصراع الذي عاشته المجتمعات البشرية كان نتيجة تمرّدها على المنظومة الفكرية والفلسفية والعقائدية والقيمية التي جسدها قيادتها الشرعية التي تمثّلت بالأنبياء والمرسلين (ع) ، فدخلت المجتمعات في دوّامات ودورات حكمٍ متنوّعة كما قدّمها أفلاطون ، إذ إنتقال قيادة حكم المجتمعات من الحكم الأرسطراطي إلى الحكم التيموقراطي ثم إلى الحكم الأوليغارشي وبعده إلى الحكم الديموقراطي ثم إلى حكم الفرد المستبدّ بعد أن تسود الفوضى ، فيرى المجتمع ضرورة بسط الأمن ولو بالحكم المستبد الذي سيثور عليه في نهاية كلّ دورة حكمٍ ، ليعود فيستنجدُ به من جديد لبسط الأمن والنظام .

لقد إقترنت فاعلية القيادة بمستوى التفاعل ما بين القائد والمجتمع ، وعادة ما يرتبط ذلك بالية تزعم القائد لذلك المجتمع ، ومدى إيمانه بشرعية ومشروعية القائد ، وعادةً ما يكون ذلك مرهوناً بدرجة إرتقاء الوعي السياسي للمجتمع ، فمنظومة القيادة النموذجية لا يقتصر تشكّلها في الواقع الخارجي بوجود القائد حصراً ، وإنما تتحقّق بوجود ثلاثة أركان أساسية ، إذ يُمثّل القائد الركن الأول فيها ، والركن الثاني يتمثّل بوجود المنظومة الفكرية والعقائدية والقيمية التي يؤمن بها القائد وتكون بمثابة الأواصر التي تجسّر العلاقة ما بين القائد والمجتمع ، والركن الثالث يتجسّد بالقواعد الإجتماعية التي تؤمن بشرعية المنظومة الفكرية والفلسفية والعقائدية ومشروعية القائد الذي يعتنقها .

مشكلة البحث :

يتناول البحث إشكالية العلاقة ما بين الحُكم الإلهي وتَحكيم الإرادة الإنسانية لقيادة المجتمعات البشرية وتحديد القيادة الشرعية القادرة على تجسيد الحُكم الصالح للمجتمعات الإنسانية والقادرة على تحقيق الأمن والإستقرار والعدل الإجتماعي والإزدهار الحضاري ، على وفق المعايير الإلهية مع حياة تأييد الإرادة الشعبية ، ويمكن تحديد مشكلة البحث عبر التساؤل عن دَور الأمة والإرادة الشعبية في تشخيص القيادة وتعيين الولي الفقيه القائد ورقابته وإمكانية عزله وإنهاء شرعيته ، وهل تنسجم ولاية الفقيه مع الإرادة الشعبية ، وما مدى قدرتها على قيادة المجتمع الإنساني في العالم المعاصر .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في تسليطه الضوء على مفهوم القيادة الذي احتل مساحة شاسعة في الفكر السياسي للمفكرين والفلاسفة ، بحثاً منهم عن الصيغة النموذجية لمنظومة القيادة الصالحة والحكيمة وعن مواصفات القائد المثالي القادر على تحقيق الأمن والإستقرار والإزدهار الحضاري والعدل الاجتماعي ، بعد اليقين بضرورة وحتمية وجود سلطة القيادة لحفظ الأمن والسلم الاجتماعي الذي تتهدده النزاعات المحتملة كنتيجة للمصالح المتعارضة والناجمة عن إجتماع الأفراد سواء كان ذلك الاجتماع على وفق النظرية التي ترى بأن الإنسان اجتماعي بطبعه وغريزته ، أم على طبق النظرية التي تعتقد بأن اجتماع الأفراد ناجم عن إضطرارهم وليس بفطرتهم وميولهم ورغباتهم ، لأن الإنسان لا يستطيع العيش بمفرده ، أي سواء كان الإنسان اجتماعياً بالطبع أو اجتماعياً بالضرورة ، ويمكن تلمس أهمية البحث عن القيادة من التوافق الذي حصل بين إفلاطون والفارابي حول ضرورة وجود الفيلسوف القائد لرئاسة وبناء المدينة الفاضلة مع إختلافهما حول التراتبية الزمنية لتولي القائد زمام رئاسة المدينة الفاضلة ، إذ يرى أفلاطون بأن القائد ينبغي له أن يطوي مراحل زمنية طويلة في طَور الإعداد القيادي وهو أحد نتاجات مجتمع المدينة الفاضلة ، بينما يرى الفارابي بأن القائد هو المسؤول عن مجمل بناء المدينة الفاضلة وهو خط الشروع والمنطلق .

أهداف البحث :

يهدف البحث بشكل أساسي إلى الكشف عن القيادة الشرعية الصالحة لحكم المجتمعات الإنسانية ، التي تنسجم مع الفطرة الإنسانية وقادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن والإستقرار والإزدهار الحضاري ، كما يهدف البحث إلى بيان مدى قدرة المنظومة الفلسفية والقيمية والعقائدية للفكر السياسي الإسلامي الإمامي على إنتاج نظرية في القيادة تنبثق من الأصول العقائدية الإسلامية الإمامية وتحظى بتأييد الإرادة الشعبية وتكون قادرة على توكي الحكم والإدارة المعاصرة في غياب الإمام القائد المعصوم ، وذلك بعد التعرف على أهم نظريات القيادة التي أنتجها الفكر السياسي وكانت بمثابة خلاصة الفلسفة السياسية لتجارب المجتمعات الإنسانية على مدى التاريخ الإنساني.

فرضيَّة البحث :

ينطلق البحث من فرضيَّة مفادها بأن الصيغة المثاليَّة لقيادة المجتمعات الإنسانية تتجسد في منظومة القيادة التي تزوج ما بين الإرادة الإلهية والإرادة الإنسانية إرتكازاً على بداهة إنسجام الفطرة الإنسانية مع تشريع الرسالات السماوية ، فالإطار النظري لمفهوم القيادة لا يتسنَّى له الإنتقال إلى الواقع الخارجي ما لم يتوفر على أركان القيادة المتمثلة بالقائد والمجتمع المؤمن بقيادته والمنظومة الفكرية والفلسفية والقيمية والعقائدية التي يؤمن بها ويعتقها القائد والمجتمع وتكون مصدراً لشرعية القيادة ،

كما يفترض البحث إمتلاك الفكر السياسي الإسلامي الإمامي نظريَّة في القيادة تمثَّلت بنظرية ولاية الفقيه والتي تكون قادرة على قيادة المجتمعات الإنسانية بآليات ومناهج حضارية تواكب حركة العصر ، وتُمازج ما بين تحقيق الحكم الإلهي وتحكيم الإرادة الشعبية لإختيار قيادة المجتمع بصيغة ضامنة للحقوق والحريَّات العامَّة ، وتتضمَّن صمامات وقائية تحوّل دون خطر الإستبداد والدكتاتورية ، بحيث تخضع جميع مستويات القيادة للقانون المُنبثق من الدستور المُستفتى عليه من الجماهير وحائز على القبول بالتأييد الشعبي العام.

منهجية البحث :

إقتضت شمولية البحث وسعته وتفرعاته ، إعتداد ثلاثة مناهج أساسية للثبوت من مدى صحة فرضية البحث ، وهي كل من المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن ، فهي المناهج الأساسية للبحث في العلوم السياسية حيث تقوم برصد وتتبع وملاحقة الأحداث السياسية التاريخية وتحليلها ومقارنتها لإستنباط الكليات والقوانين والسُنن التاريخية ، إذ إعتد البحث على المنهج التاريخي الذي لا مناص منه لتقصي بدايات الفكر السياسي ومراحله المتنوعة لتسليط الضوء على الأصول النظرية والجذور التاريخية لمفهوم القيادة والولاية ، ولمتابعة المسار التاريخي لنظرية القيادة ، والوقوف على أهم نظريات القيادة في الفكر السياسي ،

فيما إعتد البحث على المنهج التحليلي لتحليل النصوص السياسية للفقهاء والمتعلقة بولاية الفقيه ومنظومة القيادة ، كما إعتد البحث على المنهج المقارن لمعرفة أوجه التقارب والتباعد والتشابه والتناقض ما بين آراء وتصورات ونظريات القيادة عند الفلاسفة والمفكرين وعند فقهاء الإمامية في غياب القائد المعصوم ، بحكم تنوع الآفاق الفكرية والإجتهدات الفقهية .

هيكلية البحث :

تطلب البحث إنتظامه في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وعلى النحو الآتي :

إذ توّلى الفصل الأول الإطار النظري والتاريخي لمفهوم القيادة والولاية لتسليط الضوء على الأصول النظرية والجذور التاريخية ، وذلك في مبحثين ، فناقش المبحث الأول ماهية القيادة عبر التعرف على مفهوم القيادة ، وضرورة القيادة ، وأهمية القائد ، وشرعية القيادة ، وآليات تولي مسؤولية القيادة ، وأنواع القيادة ، وذلك في خمسة مطالب ، بينما ركّز المبحث الثاني على تطور مفهوم القيادة في الفكر السياسي عبر العصور ، وذلك في أربعة مطالب ، إذ تناول المطلب الأول مفهوم القيادة في الفكر السياسي الشرقي القديم ، بدءاً من حضارة وادي الرافدين إلى حضارة وادي النيل ، ثم إلى الحضارة الفارسية وصولاً إلى حضارة الصين وحضارة الهند ، فيما تناول المطلب الثاني ، تطور مفهوم القيادة في الفكر السياسي الغربي القديم ، بدءاً من الفكر السياسي اليوناني عبر تناول نظريات كل من : سقراط ، وأفلاطون ، وأرسطو ، وبيان مفهوم القيادة في الفكر السياسي الروماني مسلطاً الضوء على نظريات كل من : بوليب ، وشيشرون ، وسنيكا ، أما المطلب الثالث فقد ناقش مفهوم القيادة في الفكر السياسي الغربي الوسيط ، وذلك عبر بيان نظريات كل من : جلاسيوس الأول ، والقديس أوغسطين ، وتوما الأكويني ، ودانتي ، بينما تكفّل المطلب الرابع بتناول مفهوم القيادة في الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر ، عبر بيان نظريات القيادة المطلقة عند كل من : نيقولا مكيافيللي ،

ولابويسيه ، وجان بودان ، وتوماس هوبز ، وفرنسوا فولتير ، ونظريات القيادة المُقَيَّدة عند كلِّ مِنْ : توماس مور ، وجون لوك ، ومونتسكيو ، وجان جاك روسو ، وكارل ماركس .

وإختصَّ الفصل الثاني بتسليط الضوء على نظريات القيادة في الفكر السياسي الإسلامي الإمامي ، وذلك في مبحثين ، إذ تناول المبحث الأول الأصول النظرية والجذور التاريخية لنظرية ولاية الفقيه عبر توضيح مفهوم ولاية الفقيه ، وأنواع الولاية ، وضرورة قيادة الوليِّ الفقيه ، وشرعية قيادة الوليِّ الفقيه ، وآليات توليِّ وتداول مسؤوليَّة القيادة الإسلامية ، وتسليط الضوء على قيادة الوليِّ الفقيه في زمن حضور القائد المعصوم وفي زمن غيابه ، فيما تولَّى المبحث الثاني بيان نظرية ولاية الأئمة ، ونظرية ولاية الشورى ، ونظرية ولاية الفقيه ، ونظرية الجمع بين ولاية الفقيه والشورى .

أما الفصل الثالث فقد إختصَّ بنظرية قيادة الوليِّ الفقيه ، مِنْ حيث الثُّبُهَات والأدلة والشروط والواجبات وحدود الصلاحيات ، وذلك في مبحثين ، إذ تولَّى المبحث الأول عرض الثُّبُهَات والتساؤلات والإشكالات التي أثَّرت حول نظرية قيادة الوليِّ الفقيه ، مِنْ حيث تعدد الفقهاء والولاية ، وإطلاق صلاحيات الوليِّ الفقيه القائد ، وممارسة سلطة الفقيه خارج حدود وطنه ، وصعوبة موازنة الفقيه ما بين الحاكمية الإلهية والإرادة الشعبية ، وخطر تسلل الإستبداد والديكتاتورية المحتملة مِنْ توليِّ الوليِّ الفقيه لزمام سلطة القيادة ، والإنعكاسات السلبية على سمعة الدين ، وكيفية إشراك الأئمة في الرقابة الشعبية وتعيين الوليِّ الفقيه القائد ، ومِنْ حيث الحقوق والحريات العامة والمشاركة السياسية ، ومِنْ حيث القدرة على توليِّ القيادة والإدارة المعاصرة ، وما هو موقع المفاهيم السياسيَّة المعاصرة في نظام قيادة الوليِّ الفقيه ، وأدلة قيادة الوليِّ الفقيه العقلية والنقلية ، ورصد شروط قيادة الوليِّ الفقيه ، فيما تكفَّل المبحث الثاني بتوضيح واجبات قيادة الوليِّ الفقيه ، وبيان حدود صلاحيات قيادة الوليِّ الفقيه .

وقد تكفَّل الفصل الرابع برصد مفهوم قيادة الوليِّ الفقيه عند فقهاء الإمامية المُتقدِّمين والمعاصرين ، وذلك في مبحثين ، إذ إختصَّ المبحث الأول بمهمة بيان مفهوم قيادة الوليِّ الفقيه عند فقهاء الإمامية المُتقدِّمين وهما كلاً مِنْ : المُحقِّق الكركي ، والمولى النراقي ، بحسب التسلسل الزمني ، فيما تناول المبحث الثاني مفهوم قيادة الوليِّ الفقيه عند فقهاء الإمامية المعاصرين وتحديداً كُلِّ مِنْ : السيد روح الله الموسوي الخميني ، والسيد محمد باقر الصدر ، والسيد محمد محمد صادق الصدر ، ثم ختام البحث بجملة مِنْ الإستنتاجات والتوصيات .